

Distr.: General
17 March 2000
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثامنة

الجزء الرفيع المستوى

٢٤ نيسان/أبريل - ٥ أيار/مايو ٢٠٠٠

آراء واقتراحات مبدئية بشأن الأعمال التحضيرية للاستعراض العشري لتنفيذ نتائج
مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

تقرير الأمين العام

الصفحة	المحتويات	الفقرات
٢	أولا - معلومات أساسية	٤-١
٢	ثانيا - الاعتبارات العامة	٨-٥
٣	ثالثا - شكل حدث عام ٢٠٠٢ والمشاركة فيه ومكان انعقاده	١٥-٩
٣	رابعا - نطاق الاستعراض	١٨-١٦
٤	خامسا - الأهداف والتركيز	٢١-١٩
٥	سادسا - العملية التحضيرية	٤١-٢٢
٥	ألف - الأعمال التحضيرية على الصعيدين الوطني والإقليمي	٣٢-٢٦
٦	باء - العملية الحكومية الدولية	٣٨-٣٣
٨	جيم - إعداد الوثائق	٤١-٣٩
٩	المرفق - المسائل الأساسية المدرجة في جدول أعمال الدورة التاسعة للجنة	

أولاً - معلومات أساسية

١ - في الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة المعقودة في عام ١٩٩٧، والتي اضطلعت بالاستعراض الشامل الخمسي لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، التزمت الحكومات بكفالة أن يوضح الاستعراض الشامل العشري وجود تقدم أكبر قابل للقياس في تحقيق التنمية المستدامة.

٢ - وشددت الجمعية العامة في قرارها ١٨٨/٥٣ على أهمية التحضير على مستوى رفيع للاستعراض العشري المقبل، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً، لكي تنظر فيه في دورتها الخامسة والخمسين في عام ٢٠٠٠، عن الطرق والوسائل الممكنة لضمان التحضير لهذا الاستعراض على نحو فعال.

٣ - وكمتابعة لذلك القرار، طلبت لجنة التنمية المستدامة، في دورتها السابعة، إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً أولياً لمناقشته مبدئياً في دورتها الثامنة، يتضمن، في جملة أمور، اقتراحات بشأن شكل ونطاق وطبيعة العملية التحضيرية للاستعراض العشري، بغية توفير الإرشاد للأمين العام فيما يقوم به من أعمال تحضيرية لتقريره الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين.

٤ - وطلبت الجمعية العامة في قرارها ٢١٨/٥٤ أن يُدرج آراء الدول الأعضاء في تقريره إلى اللجنة في دورتها الثامنة، ودعت الدول الأعضاء إلى تقديم آرائها إلى الأمانة العامة. ويجري إيراد ردود الدول الأعضاء في هذا التقرير بقدر ورودها وقت تقديمه. وسيجري إدراج الآراء والاقتراحات التي قد تود الحكومات تقديمها في مرحلة لاحقة في تقرير الأمين العام الذي سيقدم إلى الجمعية العامة.

ثانياً - الاعتبارات العامة

٥ - يتمثل التحدي الرئيسي لاستعراض عام ٢٠٠٢ في تنظيم حدث ذي ملامح سياسية رفيعة ورؤية ويتسم بالفعالية والكفاءة وقائم على المشاركة. وستكون الأعمال التحضيرية العالية الجودة والتي تتم في التوقيت المناسب أساسية لنجاح حدث عام ٢٠٠٢. وينبغي أن تبدأ الأعمال التحضيرية الفعالة من مجموعة واضحة من الأفكار بشأن الأهداف وبؤرة التركيز الموضوعية لاستعراض عام ٢٠٠٢، ونتائج المرجوة، وتنظيم العملية التحضيرية.

٦ - وشددت حكومات عديدة على أن هناك حاجة إلى إنعاش الحوار الدولي بشأن التنمية المستدامة وتعزيز التزام المجتمع الدولي بالتنمية المستدامة. وترى الحكومات أنه ينبغي النظر إلى الاستعراض العشري بوصفه فرصة متاحة لحشد الدعم السياسي من أجل مواصلة تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، لا سيما جدول أعمال القرن ٢١.

٧ - وشددت الحكومات على أن جدول أعمال القرن ٢١ لا يزال يعتبر أساساً صلباً وحيوياً للبناء عليه. وفي حين أنه لا ينبغي إعادة التفاوض بشأن جدول أعمال القرن ٢١، فإنه ينبغي على عملية الاستعراض أن تحدد مجالات جديدة وناشئة لم تدرج في جدول أعمال القرن ٢١ وهناك مبرر للنظر فيها.

٨ - وأكدت حكومات عديدة أن استعراض عام ٢٠٠٢ سينطوي على احتمال زيادة معدل التزام شركاء المجتمع المدني بالتنمية المستدامة إذا ما قامت على مفهوم تقاسم المسؤولية. وسيعتبر إشراك ومشاركة قطاع الأعمال والصناعة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع العلمي وغيره من الفئات الرئيسية أمراً حيوياً وينبغي تأييده، ليس فقط في الحدث ذاته ولكن أيضاً طوال العملية التحضيرية.

ثالثاً - شكل حدث عام ٢٠٠٢ والمشاركة فيه ومكان انعقاده

٩ - بينما ترى معظم الحكومات أنه ينبغي تنظيم حدث عام ٢٠٠٢ كمؤتمر خاص، فإن تنظيمه كدورة استثنائية للجمعية العامة قد طُرح أيضاً كأحد الخيارات. وقُدمت مقترحات عديدة بشأن شكل وعنوان الحدث للإقرار بأهميته وبملاحمة السياسة الرفيعة. وتشمل المقترحات: (أ) مؤتمر وزاري، يشمل جزء على مستوى القمة، بمشاركة رؤساء الدول والحكومات؛ (ب) مؤتمر عالمي على مستوى رؤساء الدول والحكومات؛ (ج) مؤتمر بمشاركة على المستوى الوزاري على الأقل؛ (د) مؤتمر قمة عالمي معني بالتنمية المستدامة؛ (هـ) مؤتمر عالمي معني بالتنمية المستدامة. وهناك مع ذلك إقرارا عاما بأنه ينبغي للحدث أن يوفر رؤية سياسية عالية وأن يجتذب مشاركة على أرفع مستوى سياسي.

١٠ - وترى معظم الحكومات أنه ينبغي عقد حدث عام ٢٠٠٢ في موقع آخر بخلاف مقر الأمم المتحدة، ويفضل أن يكون في العالم النامي. واقترحت تحديدا أفريقيا أو آسيا. وفيما يتعلق بالتوقيت، اقترح عقد الحدث في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ لكي يتزامن مع الذكرى السنوية العاشرة لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية.

١١ - واقترحت الحكومات أن تشتمل المشاركة على الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة المختصة، وأمانات اتفاقيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية واللاحقة للمؤتمر المتعلقة بجدول أعمال القرن ٢١، وأمانات اللجان الفنية المختصة (مثل لجنة التنمية الاجتماعية، والسكان والتنمية، ومركز المرأة، والمستوطنات البشرية)، والمجموعات الرئيسية كما حددها جدول أعمال القرن ٢١، ولكن ألا تقتصر عليها بالضرورة.

١٢ - وتعتبر كفالة مشاركة كافية للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في العملية التحضيرية وفي الحدث ذاته، ذات أهمية كبيرة بالنسبة لعدد كبير من الحكومات.

١٣ - وشددت حكومات عديدة على أهمية كفالة إجراء حوار منتج فيما بين جميع شركاء المجتمع المدني، وبالتالي البناء على الأساليب التي تطورت بنجاح في اللجنة. وينبغي التوصل إلى ترتيبات كافية خلال العملية التحضيرية وفي الحدث ذاته، على أن توضع في الاعتبار الطبيعة الحكومية الدولية وقواعد وإجراءات الأمم المتحدة.

١٤ - وفيما يتعلق بمشاركة المجموعات الرئيسية في حدث عام ٢٠٠٢، شددت حكومات عديدة على ضرورة حضور المجموعات الرئيسية من البلدان النامية بغية كفالة توازن عادل بين تمثيل المجموعات الرئيسية للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

١٥ - واقترحت مختلف الحكومات أن تحدد اللجنة في دورتها الثامنة العناصر الأساسية لعملية استعراض عام ٢٠٠٢. وينبغي للجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين أن تناقش شكل ونطاق وطبيعة العملية وأن تتخذ قراراً بهذا الشأن.

رابعا - نطاق الاستعراض

١٦ - أكدت حكومات عديدة أنه ينبغي لاستعراض عام ٢٠٠٢ أن يركز على الاستعراض والتقييم الشاملين والنقديين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وينبغي تنفيذ الاستعراضات والتقييمات على جميع الأصعدة، بما في ذلك الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي، وبواسطة الحكومات وجميع أصحاب المصلحة الوطنيين ومنظومة الأمم المتحدة. وهناك حاجة إلى تناول الإجراءات التي اتخذت لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والقيود التي أعاقَت تنفيذه الفعال، علاوة على تدابير مواصلة تنفيذ جدول أعمال

(ج) تأييد الجهود المتجددة لبلوغ التزامات المؤتمر ومواصلة تجسيد مفهوم التنمية المستدامة الذي يشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الثلاثة المترابطة؛

(د) اعتماد تدابير من أجل متابعة مجدية وفعالة للاستعراض العشري، بما في ذلك برنامج عمل لتحسين تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وتعزيز القدرة المؤسسية لمنظومة الأمم المتحدة بغية تحقيق التنمية المستدامة، وإدخال تحسينات على طرائق عمل اللجنة ووضع برنامج لعملها في المستقبل.

٢٠ - وشددت الحكومات على أنه ينبغي الاتفاق بشأن جدول أعمال استعراض عام ٢٠٠٢ من خلال عملية مشاورات بين الحكومات مع الإشراف الفعلي لجميع أصحاب المصلحة. وأبرزت حكومات عديدة الحاجة إلى جدول أعمال مركّز ييسّر العملية التحضيرية بدرجة كبيرة، ويتيح منطلقاً لمعالجة الأولويات والتحديات الجديدة في ميدان التنمية المستدامة، وبمكّن من تحقيق نتائج موضوعية وتطلعية. وفي حين جُذبت بعض الحكومات التركيز على المسائل الشاملة لعدة قطاعات، اقترحت حكومات أخرى إدراج مناقشات بشأن مجالات قطاعية هامة من قبيل الغابات والمحيطات والمناخ والمياه العذبة والطاقة. ودعت حكومات عديدة إلى توازن بين المسائل القطاعية والمسائل الشاملة لعدة قطاعات في جدول أعمال القرن ٢١.

٢١ - وشدد عدد من الحكومات على أنه ينبغي اختيار الأولويات التي ينصب عليها تركيز جدول أعمال استعراض عام ٢٠٠٢. واقترحت الحكومات مراعاة الاعتبارات التالية عند اختيار الأولويات:

(أ) ينبغي إيلاء مزيد من الاعتبار للدعائم الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة عند دمج جميع أبعاد هذه التنمية؛

القرن ٢١. وسيكون الاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بمثابة أداة لتحديد: (أ) المجالات التي أُحرز فيها تقدم؛ (ب) المجالات التي يتعين بذل المزيد من الجهد فيها؛ (ج) التحديات والفرص الجديدة الناشئة منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، لا سيما تلك الناتجة عن العولمة والتقدم التكنولوجي، كما هو الحال في مجال تكنولوجيا الاتصالات الجديدة.

١٧ - واقترحت بعض الحكومات أن يجرى أيضاً تقييم للنتائج التي تحققت في تنفيذ الاتفاقيات المتصلة بالبيئة. بيد أن هذا التقييم ينبغي ألا يستتبع أي تدخل في اتخاذ كل مؤتمر من مؤتمرات الأطراف للقرارات بشكل مستقل وتلقائي.

١٨ - واقترحت عدة حكومات أيضاً إجراء تقييم لفعالية وكفاءة المؤسسات المالية الدولية فضلاً عن آليات التمويل الدولية، بما في ذلك مرفق البيئة العالمية.

خامساً - الأهداف والتركيز

١٩ - شدد كثير من الحكومات على ضرورة تحديد أهداف واضحة لحدث عام ٢٠٠٢، وذلك جزئياً لتأكيد أهميته السياسية في نظر صانعي السياسات الرفيعي المستوى وعامة الجمهور فضلاً عن كفاءة النتائج المرجوة. ويمكن أن تتضمن هذه الأهداف ما يلي:

(أ) قيام الحكومات وكافة أصحاب المصلحة الآخرين بإجراء تقييم شامل ونقدي للتقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة على جميع الأصعدة؛

(ب) تحديد التحديات الجديدة التي برزت منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ولم تدرج في جدول أعمال القرن ٢١، والأولويات التي تتطلب مزيداً من العمل، وسبل معالجة تلك التحديات والأولويات؛

والتشديد على تحسين تنسيق وتكامل السياسات والترتيبات المؤسسية ذات الصلة.

سادسا - العملية التحضيرية

٢٢ - شدّد معظم الحكومات على أهمية الاضطلاع بعملية تحضيرية تطلعية تحل المشاكل وتنسجم بمنحى عملي.

٢٣ - وأكدت مختلف الحكومات على أن الاستعراض العشري ينبغي أن يأخذ في الاعتبار الحاجة إلى اتباع نهج منسق ومتكامل لإزاء تنفيذ نتائج كافة المؤتمرات الرئيسية ذات الصلة التي عقدتها الأمم المتحدة منذ مؤتمرها المعني بالبيئة والتنمية. ويتعين الاستفادة في عملية الاستعراض من نتائج الاستعراضات الخمسية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني). كما أن نتائج مؤتمر قمة بلدان الجنوب المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ والمشاورات الرفيعة المستوى بشأن تمويل التنمية التي ستعقد في عام ٢٠٠١ يمكن أن تثري عملية الاستعراض.

٢٤ - وشدّدت حكومات عديدة على أهمية زيادة اتساق مختلف الهيئات والعمليات الحكومية الدولية، وتعزيز الصلات والتنسيق بين الاتفاقيات والترتيبات المؤسسية المتصلة بالبيئة. والجهود التي تبذل في هذا الإطار كفيلة بالمساعدة على استمرار القوة التي تحرك التقدم العالمي صوب التنمية المستدامة.

٢٥ - واقترحت حكومات عديدة أنه، استنادا إلى نتائج العملية التحضيرية، ينبغي لحدث عام ٢٠٠٢ إقرار الأولويات والقضايا الناشئة التي يتعين التركيز عليها خلال البرنامج العشري المقبل، والموافقة على الحلول المناسبة للمعوقات والمشاكل الرئيسية التي سيجري تحديدها أثناء العملية التحضيرية، واعتماد برنامج عمل عشري يهدف

(ب) ينبغي لاستعراض عام ٢٠٠٢ أن يركّز بصورة خاصة على الجوانب الإنمائية. وفي هذا السياق، يتعيّن أن يكون تخفيف حدة الفقر مسألة مركزية، وينبغي أن تعالج بالقدر الكافي أوجه الترابط بين تخفيف حدة الفقر وبين التنمية المستدامة؛

(ج) يظل التقدم صوب أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة أمرا ذا أهمية كبيرة؛

(د) ينبغي مراعاة التطورات الجديدة الحاصلة على الصعيد العالمي منذ انعقاد المؤتمر. فالعولمة والاستثمار المباشر الأجنبي والأدوات المالية الجديدة وأوجه التقدم التكنولوجي، من قبيل ما تشهده مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تشكّل تحديات أمام التنمية المستدامة وتتيح فرصا لتحقيقها. وينبغي مناقشة تمويل التنمية المستدامة من هذا المنظور الأوسع نطاقا. واقتُرِح إبلاء الاعتبار للموضوع الشامل المتمثل في "تسخير الاستثمار لأغراض التنمية المستدامة"؛

(هـ) يجب أن يتم تنفيذ التنمية المستدامة على الصعيد الوطني بالدرجة الأولى، ولكن المؤسسات العالمية تؤدي دورا هاما في مساعدة البلدان على وضع وتنفيذ السياسات والتدابير المناسبة. لذلك فإن سبل تعزيز المؤسسات والصكوك العالمية في ميدان التنمية المستدامة ينبغي أن تعالج في استعراض عام ٢٠٠٢؛

(و) ينبغي لاستعراض تحقيق هدف اعتماد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٠٢، الذي وافقت عليه جميع البلدان وذلك بغية الاستفادة من الخبرة المكتسبة واستكشاف سبل لتحسين نوعية هذه الاستراتيجيات وزيادة جدواها؛

(ز) من الضروري كفالة تنفيذ نتائج استعراض عام ٢٠٠٢. وفي هذا الصدد، ينبغي تحديد أدوات ملائمة

التحضيرية الوطنية وربطها بالعمليات التحضيرية الإقليمية. وستكون مناقشة سُبُل ووسائل توحيد التقييمات القطرية بشأن التقدم المحرز في التنمية المستدامة في شكل تقييمات إقليمية شاملة أحد الأهداف الرئيسية للاجتماع المقبل للمجالس الوطنية للتنمية المستدامة الذي تعمل على تنظيمه إدارة الشؤون الاقتصادية والسياسية ومجلس الأرض قبل الدورة الثامنة للجنة.

٣٠ - وباستطاعة اللجان الإقليمية أيضا أن تيسّر بدرجة كبيرة الأعمال التحضيرية الإقليمية. وقد قامت الاجتماعات الاستشارية الإقليمية التي نظمتها الإدارة واللجان الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، بمناقشة الأعمال التحضيرية الإقليمية للاستعراضات العشرية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ فضلا عن إشراك اللجان الإقليمية في هذه الأعمال التحضيرية. ومن أبرز نتائج الاجتماع الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تكليف اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بإجراء استعراض إقليمي لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وتنظيم اجتماع تحضير لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠٠١. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اجتماعا رفيع المستوى لأصحاب المصلحة بشأن التنمية المستدامة، نظر في الخطوات الأساسية لتنظيم العملية التحضيرية الأفريقية لاستعراض عام ٢٠٠٢، وأوصى باتخاذ الخطوات الرئيسية.

٣١ - وسيكون إشراك المنسقين الوطنيين للتقارير الوطنية أمرا مهما. وتعتزم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عقد اجتماع بمشاركة المنسقين الوطنيين للتقارير الوطنية في أواخر عام ٢٠٠٠. ويمكن للاجتماع المزمع أن يقيّم فعالية العملية الحالية لتقديم التقارير بهدف تقديم مقترحات بشأن التحسينات الممكنة.

تحسين تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وينبغي أن يكون هذا البرنامج مركزا وقابلا للتنفيذ والقياس والتحقيق في غضون الإطار الزمني المقترح.

ألف - الأعمال التحضيرية على الصعيدين الوطني والإقليمي

٢٦ - شدّد معظم الحكومات على أنه ينبغي إعطاء الأولوية لعمليات الاستعراض التي تتم على نطاق البلدان والمناطق. وتم التأكيد على أن البلدان يجب أن تجري تقييماتها الخاصة عن طريق جهد جماعي، يشمل الحكومات وكافة أصحاب المصلحة الآخرين. وإنشاء أفرقة خبراء عاملة وطنية يمكن أن يسهم في إنجاز عملية استعراض منسقة على الصعيد القطري ويسرّ الصلات مع العمليات التحضيرية الإقليمية.

٢٧ - واقترحت حكومات عديدة تركيز العمليات التحضيرية الوطنية على استعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، مع إبراز المجالات التي تحقق فيها تقدم، وتحديد المجالات التي ووجهت فيها مشاكل، والأولويات التي تتطلب مزيدا من العمل.

٢٨ - وشدّد معظم الحكومات على أن عملية استعراض عام ٢٠٠٢ ينبغي أن تتضمن عنصرا إقليميا قويا. وينبغي الاضطلاع بعمليات تحضيرية إقليمية لكي تتحدد، استنادا إلى نتائج العمليات التحضيرية الوطنية، الأولويات والمبادرات الجديدة الإقليمية لمواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، بما في ذلك ما اقترح من تطبيق مشترك لأفضل الممارسات من جانب بعض البلدان. وينبغي أن تستفيد العملية التحضيرية الحكومية الدولية من عناصر العمل في المستقبل في ميدان التنمية المستدامة التي تم تحديدها خلال العمليات التحضيرية الوطنية والإقليمية.

٢٩ - ويمكن للمجالس الوطنية للتنمية المستدامة أو الهيئات التي تقوم مقامها أن تؤدي دورا هاما في تيسير الأعمال

تيسر بدرجة كبيرة إشراك الخبراء الوطنيين. ويمكن للجمعية العامة أن تقرر أن يُطبق في اللجنة أسلوب باب العضوية المفتوحة بالنسبة للعملية التحضيرية الحكومية الدولية لاستعراض عام ٢٠٠٢، وذلك لتمكين جميع الحكومات من المشاركة. وقُدِّم اقتراح بدعم المشاركة الواسعة النطاق للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في العملية التحضيرية الحكومية الدولية عن طريق صندوق استئماني.

٣٦ - والعملية التحضيرية الحكومية الدولية التي تتم برعاية اللجنة يمكن أن تُنظَّم في ثلاث دورات تحضيرية، يستعاض بها عن اجتماعي الفريق العامل فيما بين الدورات والدورة العادية العاشرة للجنة. ويمكن أن تتناول هذه الدورات الثلاث المسائل الموضوعية والمسائل التنظيمية المتصلة بحدث عام ٢٠٠٢ على السواء. ويستحسن إجراء جميع المفاوضات والانتهاؤها منها خلال العملية التحضيرية الحكومية الدولية. ومع وضع التحديات التي تواجه العملية التحضيرية الحكومية الدولية لاستعراض عام ٢٠٠٢ ولما تتسم به من تعقيد في الاعتبار، فإنه يبدو أنه من المهم عقد الدورة التحضيرية الأولى قبل الموعد الذي تبدأ فيه عادة الأعمال التحضيرية الحكومية الدولية للدورات العادية للجنة.

٣٧ - وينبغي للدورتين التحضيريتين الأولى والثانية إجراء استعراض شامل وتحليلي لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ولا سيما جدول أعمال القرن ٢١. ويتعين أن تغطي هاتان الدورتان التحضيريتان إلى نص متفق عليه لوثيقة استعراض تتضمن استنتاجات المداولات، بما في ذلك المجالات ذات الأولوية التي تدعو فيها الحاجة إلى مزيد من العمل، وبرنامج عمل للجنة في المستقبل. ومثلما اقترحت الحكومات، ينبغي إجراء الاستعراض استناداً إلى التقارير الواردة من الحكومات والمجالس الوطنية و/أو جهات التنسيق المعنية بالتنمية المستدامة، والتقارير الإقليمية والتقارير الواردة من أمانات الاتفاقيات التي لها صلة بجدول أعمال

٣٢ - وشددت حكومات عديدة على أن البلدان النامية ستحتاج إلى مساعدة المجتمع الدولي التقنية والمالية بغية الإعداد للعمليات التحضيرية الوطنية والإقليمية والمشاركة فيها بفعالية.

باء - العملية الحكومية الدولية

٣٣ - ينبغي أن تبدأ العملية التحضيرية الحكومية الدولية مبكراً، وذلك بتنظيم سلسلة من الدورات التحضيرية. واقترحت حكومات عديدة أن تؤدي لجنة التنمية المستدامة دور اللجنة التحضيرية للعملية التحضيرية الحكومية الدولية. ومن الخيارات الأخرى المقترحة أن يقوم بذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أو لجنة مخصصة تابعة للجمعية العامة، أو لجنة تحضيرية إضافية. وبصفة عامة، تم التشديد على أن أي خيار يستقر عليه الرأي ينبغي أن يكفل المشاركة العالمية.

٣٤ - ولمس معظم الحكومات أنه ينبغي أن تسبق حدث عام ٢٠٠٢ عملية تحضيرية حكومية دولية مفتوحة باب العضوية، تتضمن عدداً من الدورات التحضيرية. وارتأت الحكومات أيضاً أن عملية الاستعراض العشرية التي تجري ينبغي أن تُنسَّق مع الأعمال التحضيرية للدورة العاشرة للجنة في عام ٢٠٠٢ وتكون متكاملة معها. ووفقاً لبرنامج عمل اللجنة المتعدد السنوات، ستكرس دورتها العاشرة لإجراء استعراض شامل للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ المعتمد في الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة.

٣٥ - واللجنة قادرة على التحضير لاستعراض عام ٢٠٠٢، استناداً إلى ممارستها الراسخة المتمثلة في إشراك الحكومات، بمن فيهم الوزراء، والمنظمات الدولية والمجموعات الرئيسية. فضلاً عن ذلك، فإن الأحكام الثابتة المتعلقة بتوفير الدعم المالي لمشاركة البلدان الأعضاء في اللجنة

منظومة الأمم المتحدة على الشروع في إعداد إسهامات موضوعية في أقرب وقت ممكن. ودعت الجمعية العامة، في قرارها ٢١٨/٥٤، اللجان الإقليمية واللجان الفنية المختصة التي تتولى تنفيذ فصول جدول أعمال القرن ٢١، ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومرفق البيئة العالمية وأمانات الاتفاقيات المتصلة بالبيئة إلى تقديم إسهامات موضوعية في عملية الاستعراض.

٤٠ - وبالإضافة إلى الوثائق الرسمية اللازمة لدعم المداولات، تتيح عملية الاستعراض لعام ٢٠٠٢ فرصة لتعميم مجموعة متنوعة من التقارير ووثائق المعلومات الأساسية والمنشورات المتصلة بالموضوع والتي يمكن إتاحتها. وينبغي أن يُستهل إعداد هذه الإسهامات في وقت مبكر وأن نتاج نتائجها قبل بدء العملية التحضيرية الحكومية الدولية.

٤١ - وكإسهام من منظومة الأمم المتحدة، قررت اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة أن تبكر بإعداد البيان الثاني للجنة التنسيق الإدارية بشأن التنمية المستدامة. وينبغي أن يكون منطلق هذا البيان استنتاجات بيان اللجنة المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة في عام ١٩٩٧. ويتعين أن ينظر فيما إذا كان التقدم المحرز منذ عام ١٩٩٧ قد جعل التنمية المستدامة إطاراً شاملاً للعمل في الأمم المتحدة في الميدان الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، على النحو الموصى به في بيان اللجنة لعام ١٩٩٧. ويمكن أيضاً أن يرسم الخطوط العريضة للدور المحدد الذي تستطيع منظومة الأمم المتحدة أن تؤديه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب المنظمات الدولية الأخرى.

القرن ٢١، وينبغي أن تجري منظومة الأمم المتحدة تقييماً شاملاً لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في فترة السنوات العشر المنقضية منذ انعقاد المؤتمر. واقترحت الحكومات أيضاً أن يتضمن الاستعراض تقييماً للآليات المنشأة لدعم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بهدف تحسين التنسيق والتنفيذ الشامل لجدول أعمال القرن ٢١. ويمكن أن تتضمن الدورتان التحضيريتان الأولى والثانية عمليات حوار وجلسات استماع لأصحاب المصلحة المتعددين، أو غير ذلك من الترتيبات المبتكرة لكفالة جودة الأعمال التحضيرية وكفالة قيامها على أساس المشاركة.

٣٨ - واستناداً إلى النص المتفق عليه لوثيقة "الاستعراض"، ينبغي أن تنظر الدورة التحضيرية الثالثة والنهائية في وثيقة مختصرة يغلب عليها الطابع الاستراتيجي والسياسي، إلى جانب المبادرات التطلعية والعملية المنحى الأخرى الممكنة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وينبغي أن تعيد هذه الوثيقة تأكيد الحاجة إلى نهج متكامل وقائم على المشاركة واستراتيجي إزاء التنمية المستدامة، وتعالج أهم التحديات والفرص التي تواجه المجتمع الدولي من أجل مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ولذلك فإن وجود جزء رفيع المستوى يمكن أن يكون عنصراً أساسياً في الدورة التحضيرية الثالثة. وهذه الوثيقة، التي ستعتمدها الحكومات في حدث عام ٢٠٠٢، ستنشط الالتزام العالمي على أعلى مستوى سياسي، بشراكة متجددة بين الشمال والجنوب وقدر أكبر من التضامن الدولي لمواصلة تحقيق التنمية المستدامة.

جيم - إعداد الوثائق

٣٩ - قد تنظر الجمعية العامة، في دورتها الخامسة والخمسين، في المقترحات المتعلقة بإعداد تقارير تحليلية استناداً إلى تقرير الأمين العام. بيد أن الحكومات شجعت

المرفق

المسائل الأساسية المدرجة في جدول أعمال الدورة التاسعة للجنة

١ - وفقا لبرنامج العمل المتعدد السنوات للجنة التنمية المستدامة، ١٩٩٨-٢٠٠٢، ستنظر اللجنة خلال دورتها التاسعة في عام ٢٠٠١، في المسائل الأساسية التالية:

- (أ) الموضوع القطاعي: الغلاف الجوي/الطاقة؛
(ب) القطاع الاقتصادي: الطاقة/النقل؛
(ج) الموضوع المتعدد القطاعات: إتاحة المعلومات لصنع القرار والمشاركة والتعاون الدولي من أجل توفير البيئة المواتية.

أولا - الموضوع القطاعي: الغلاف الجوي/الطاقة

ألف - الغلاف الجوي

- ٢ - أعلنت الجمعية العامة في قرارها د-١٩/٢ أن ضمان ألا يلحق المناخ العالمي والغلاف الجوي مزيد من التلف، الذي تترتب عليه عواقب لا رد لها بالنسبة للأجيال المقبلة، يقتضي توافر الإرادة السياسية وتضافر الجهود من قبل المجتمع الدولي وفقا للمبادئ المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وإن إنتاج الطاقة وتحويلها وتوزيعها واستخدامها النهائي هي المصدر الأساسي لانبعاثات غاز الدفيئة. كما تساهم بصفة هامة في الملوثات الأخرى - مثل ثاني أكسيد الكبريت، وأكسيد ثنائي النتروجين والجسيمات الدقيقة - إلى جانب الآثار المرافقة للتلوث العابر للحدود. والهدف النهائي الذي تسعى إليه جميع البلدان هو تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى من شأنه أن يحول دون تدخل الإنسان بصورة خطيرة في النظام المناخي. لذلك فإنه من الضروري القيام بما يلي:

- (أ) سياسات وتدابير فعالة من أجل تحسين كفاءة استخدام الطاقة، والإسراع بتنمية مصادر الطاقة المتجددة واستحداث وتطبيق تكنولوجيا جديدة لأنواع الوقود الأحفوري وغيرها من مصادر الطاقة الرامية إلى

إحداث انخفاض كبير في انبعاثات غازات الدفيئة وغيره من الغازات الملوثة؛

(ب) التعاون الدولي في تنفيذ الفصل ٩ من جدول أعمال القرن ٢١، وخاصة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا وبناء القدرات في البلدان النامية؛

(ج) تعزيز شبكات الرصد النظامية لكي يمكن تحديد البداية والتوزيع المعتمدين للتغير المناخي وتغيير الآثار التي يحتل أن تترتب عليه، ولا سيما على الصعيد الإقليمي؛

(د) تعزيز بروتوكول مونتريال الملحق بالاتفاقية والتصديق على تعديلات كوبنهاغن لبروتوكول مونتريال؛

(هـ) مكافحة ارتفاع مستويات التلوث الجوي العابر للحدود، بوسائل منها التعاون الإقليمي المناسب من أجل تقليل مستويات التلوث.

باء - الطاقة

٣ - يكمن التحدي الهام للمجتمع الدولي في ضمان إسهام نظم الطاقة في أهداف التنمية المستدامة. وحاليا فإن لإنتاج الطاقة وتحويلها واستخدامها آثارا عكسية واضحة على البيئة: على الصعيد المحلي لأن الانبعاثات ذات الصلة بالطاقة تلوث الهواء، والماء والأرض، وعالميا لأنها تعزز آثار الدفيئة. وسيتوقف تطوير نظم طاقة تفي بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة على السرعة التي سيعالج بها المجتمع الدولي الحاجة إلى المضي قدما نحو أنماط مستدامة لإنتاج الطاقة وتوزيعها واستخدامها. وسيتوقف تحقيق فوائد هذه النظم أساسا على مدى معالجة وتسوية المسائل ذات الصلة بالسياسات والشؤون المالية والتكنولوجيا والمؤسسية على النحو الملائم.

٤ - ونظر فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية المخصص للطاقة والتنمية المستدامة، الذي ناقش في دورته الأولى في الفترة من ٦ إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٠ في نيويورك الأعمال التحضيرية للدورة التاسعة للجنة المعنية

(ب) تكامل التخطيط في مجالات استخدام الأراضي والنقل الحضري وشبه الحضري والنقل الريفي مع مراعاة الحاجة إلى حماية النظم الإيكولوجية؛

(ج) اتخاذ تدابير والتشجيع على اتخاذها حسب الاقتضاء، من أجل تخفيف الأثر السلبي للنقل على البيئة، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تحسين الكفاءة ومعاييرها في قطاع النقل؛

(د) مواصلة إجراء الدراسات بشأن استخدام الأدوات الاقتصادية لتخفيف الآثار الضارة للطيران في البيئة؛

(هـ) الإسراع في الاستغناء تدريجياً عن استعمال البترين الذي يحتوي على رصاص؛

(و) تشجيع وضع مبادئ توجيهية طوعية للنقل المائي للبيئة، وعلى اتخاذ إجراءات لتقليل ما يصدر عن المركبات من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وأول أكسيد الكربون، وأكاسيد النيتروجين والمواد الجسيمية والمركبات العضوية المتطايرة؛

(ز) بناء شراكات على الصعيد الوطني، تشمل الحكومات والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، من أجل تعزيز الهياكل الأساسية للنقل ووضع مخططات مبتكرة للنقل العام.

ثالثاً - الموضوع المتعدد القطاعات: إتاحة المعلومات لصنع القرار والمشاركة والتعاون الدولي من أجل توفير البيئة المواتية

ألف - إتاحة المعلومات لصنع القرار والمشاركة

٧ - يلزم اتخاذ إجراءات خاصة بشأن مجالين هامين في البرنامج: (أ) تقليص الفجوة في مجال البيانات؛ (ب) تحسين توافر المعلومات. ذلك أن تكامل المعلومات المتاحة واستخدامها على نحو مستنير في عمليات صنع القرار يظللان مسألة أساسية. غير أنه توجد فوارق هامة بين المناطق الجغرافية والبلدان في مراحل مختلفة من التنمية، بشأن توافر البيانات الأولية ذات الصلة (كما هو الشأن في مجال التنمية المستدامة) ونوعية جمع البيانات، وإمكانية مقارنتها وتواترها

بمسائل الطاقة. وشمل ذلك تحديد مسائل أساسية تتصل بالطاقة والتنمية المستدامة، ومناقشة برنامج العمل للفترة بين الدورتين الأولى والثانية لفريق الخبراء ووضع جدول أعمال مؤقت لدورته الثانية. وعند استعراض مواضيع الطاقة والتنمية المستدامة جرى إيلاء العناية الواجبة لتنفيذ مسائل الموارد المالية، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، وتدفقات الاستثمار الأجنبي على البلدان النامية وأهمية السياسات الوطنية.

٥ - وخلال المداولات، حُدِّدت مسائل أساسية تمثل مجالات يمكن للمجتمع الدولي أن يعزز فيها تحرّكه نحو نظم الطاقة دعماً للتنمية المستدامة. وكانت المسائل التالية ذات أهمية خاصة للمشاركين وهي: إمكانية الحصول على الطاقة، وكفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة، وتكنولوجيات الوقود الأحفوري المتطورة وتكنولوجيات الوقود النووي والطاقة في المناطق الريفية والطاقة والنقل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات وحشد الموارد المالية، والتعاون الدولي والإقليمي.

ثانياً - القطاع الاقتصادي: الطاقة/النقل

٦ - أعلنت الجمعية العامة في قرارها د-١٩/٢ أن لقطاع النقل والانتقال عموماً دوراً أساسياً وإيجابياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومما لا شك فيه أن الاحتياجات المتعلقة بالنقل ستزداد. ويُنتظر أن يصبح النقل على مدى الأعوام العشرين المقبلة القوة الدافعة الرئيسية لزيادة الطلب العالمي على الطاقة. وقطاع النقل هو أكبر مستخدم هائي للطاقة في البلدان المتقدمة النمو وأسرع القطاعات نمواً في معظم البلدان النامية. والأنماط الراهنة للنقل بما يسودها من أنماط استخدام الطاقة ليست مستدامة وقد تؤدي، إذا استمرت الاتجاهات السائدة حالياً على ما هي عليه، إلى تفاقم المشاكل البيئية التي يواجهها العالم والآثار الصحية. فثمة حاجة إلى ما يلي:

(أ) التشجيع على وضع سياسات متكاملة للنقل؛

جميعها فرصا جديدة ولكنها أيضا ولّدت مشاكل جديدة أمام التنمية المستدامة.

١٠ - وفي مداوالات الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، بينت الحكومات أن العولمة ولّدت حاجة جديدة إلى الحوار والتعاون الدوليين. وأقرت الحكومات أيضا بأن الأمم المتحدة في موقع فريد يمكنها من تعزيز التعاون الدولي عن طريق معالجة آثار التغيرات في البيئة المواتية على التنمية، التي برزت كنتيجة للعولمة والتطور التكنولوجي. ودعت الجمعية العامة في قرارها ٢١٨/٥٤، في جملة أمور، لجنة التنمية المستدامة إلى أن تقوم بدورها في تقييم فرص وتحديات العولمة من حيث صلتها بالتنمية المستدامة.

وما يترتب عليها من نوعية نظم المعلومات. وينبغي ملاحظة أن حكومة كندا قد عرضت استضافة اجتماع خبراء يعني بالفصل ٤٠ من جدول أعمال القرن ٢١ في التحضير للدورة التاسعة للجنة.

٨ - وينبغي الإشارة إلى تركيز المداوالات خلال الدورة التاسعة على مجموعة من المسائل ذات الأولوية بهدف تحديد خيارات لاتخاذ إجراءات إضافية. ويمكن لهذه المسائل ذات الأولوية أن تتضمن:

(أ) وضع مؤشرات إضافية كأدوات لدعم عمليات صنع القرارات الوطنية، مع مراعاة العمل الجاري في إطار برنامج عمل اللجنة المعني بمؤشرات التنمية المستدامة؛

(ب) وضع منهجيات لتعزيز مواءمة البيانات المجمعة من مصادر مختلفة؛

(ج) تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية، لا سيما في البلدان النامية، في مجال جمع البيانات، وتحليلها وتقييمها وفي عمليات الرصد والإبلاغ؛

(د) تعزيز استخدام نظم المعلومات العالمية وأدوات المعلومات التي تعتمد على الخرائط؛

(هـ) تحسين حصول الجمهور على المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق استخدام تكنولوجيا وأدوات متعددة الوسائط مثل الرسوم البيانية المتحركة؛

(و) تناول مشاكل المعايير والأساليب غير الموحدة لمعالجة المعلومات والمسائل ذات الصلة بحقوق الملكية الفكرية.

باء - التعاون الدولي من أجل توفير البيئة المواتية

٩ - يستمر تسارع تغير المناخ العالمي. فالزيادة في عولمة الأسواق العالمية، وزيادة التدفقات المالية للقطاع الخاص، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتجاوز سكان العالم حد الستة بلايين نسمة، وزيادة تدهور البيئة الطبيعية إلى جانب الآثار المؤدية إلى الضغط على الموارد، وقد أتاحت